العرب
الخميس 2021/09/30
السنة 44 العدد 12195

تراكم الأزمات يحرك عجلة التجارة المتوقفة بين الأردن وسوريا

استئناف النشاط بمعبر جابر – نصيب واستعدادات لعودة الرحلات الجوية بين البلدين في أكتوبر

اكتسبت العلاقات الاقتصادية الأردنية - السورية زخما كبيرا إثر استئناف الحركة التجارية على المعبر الرئيسي بين الجارين، وذلك بالتزامن مع اقتراب عودة الرحلات الجوية لأول مرة منذ 2011، في خطوة يرى خبراء ومسؤولون أنها مفتاح لتعزيز شراكاتهما في كافة المجالات بعد أن باتت محور طموحاتهما للخروج من الأزمات التي يعانيان منها.

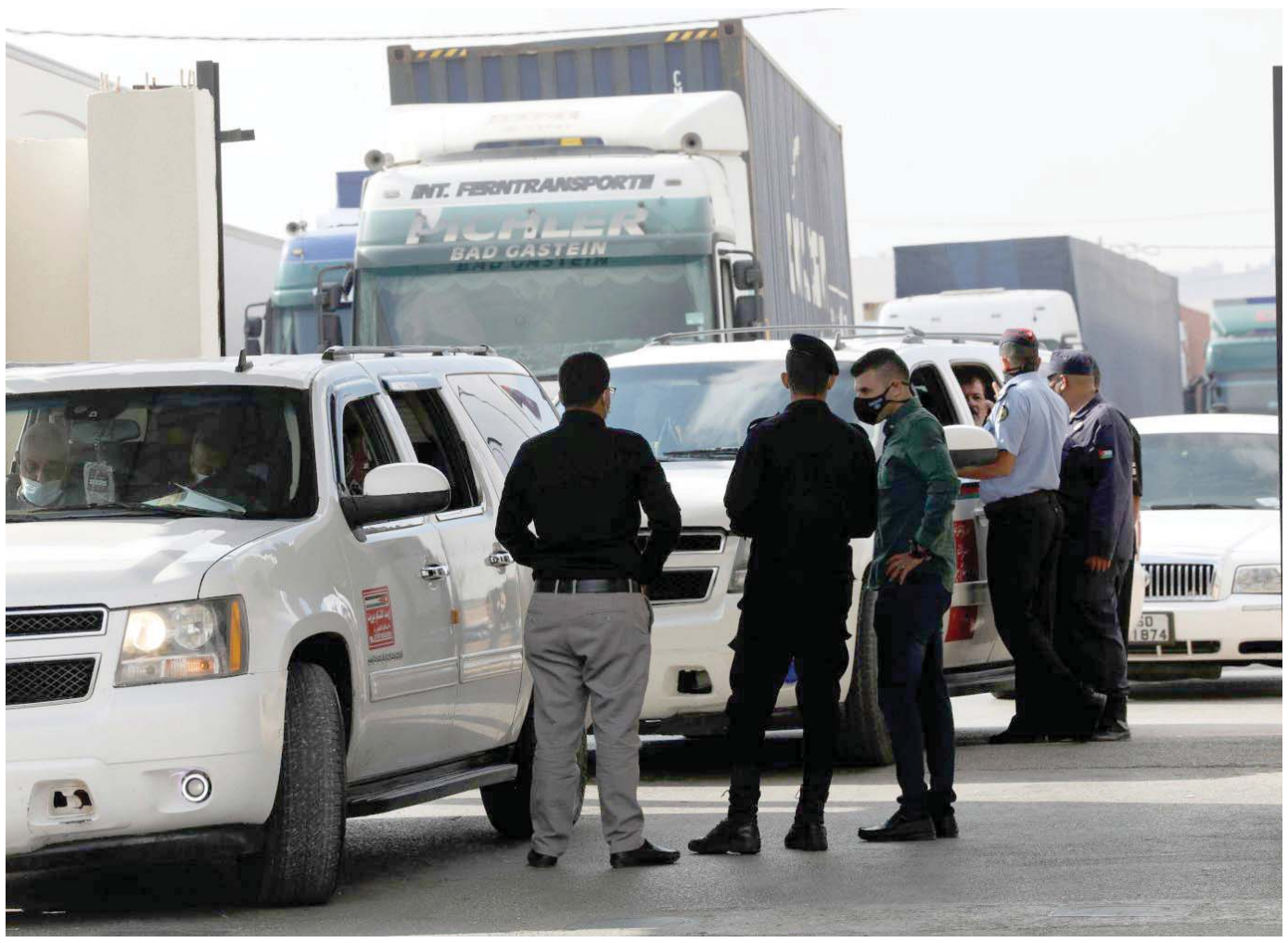

عودة الحياة لشرايين الاقتصاد

عمان – أعاد الأردن الأربعاء فتح معبره الرئيسي مع سوريا بالكامل فيما يمثل دفعة لاقتصاد البلدين اللذين يواجهان صعوبات في أعقاب تحرك من جانب دول عربية لإعادة دمج نظام بشار الأسد الذي نبذته تلك الدول خلال الحرب الأهلية التي استمرت عشر سنوات.

وتأتي الخطوة تتويجا للزيارة التي أداها وفد تجاري سوري، على رأسه وزراء الاقتصاد والتجارة والزراعة والمياه والكهرباء، إلى العاصمة عمّان قبل أيام لبحث رفع القيود الجمركية ومناقشة مختلف المجالات والصعوبات التي تعترض تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك.

مها العلي

هدفنا هو تعزيز التبادل التجاري لتحقيق مصلحة الطرفين

محمد سامر الخليل

وضعنا تصورات لإنعاش التجارة والنقل والزراعة والطاقة

وتأمل سوريا، التي تقول إن العقوبات الغربية هي السبب في مشاكلها الاقتصادية، أن يسهم توسيع روابطها التجارية مع الأردن في التعافي من آثار الحرب المدمرة والأزمة الصحية وجذب العملة الأجنبية التي تحتاج إليها بشدة.

وقالت مها العلي وزيرة الصناعة والتجارة الأردنية لتلفزيون "المملكة" التابع للدولة إن "الهدف من هذه التفاهمات هو تعزيز التبادل التجاري بين البلدين لتحقيق مصلحة كل من الطرفين".

ورغم أن معبر جابر – نصيب مفتوح جزئيا منذ 2018 بعد أن أبعدت الحكومة السورية المعارضة من الجنوب، لم تنتعش حركة التجارة لتصل إلى مستواها قبل الحرب عندما كانت قيمتها مليار دولار.

ومنذ بدء تفشي الوباء أغلق المعبر جزئيا أو كليا مرات عدة في إطار تدابير الوقاية، إلى أن أغلق في نهاية يوليو الماضي مع جولة المعارك في محافظة درعا.

ووفقا لأرقام رسمية أردنية بلغ التبادل التجاري العام الماضي بين البلدين قرابة 108.7 مليون دولار.

وقبل الحرب في سوريا كان المركز الحدودي الأردني يضم حوالي 172 مكتبا لخلاص البضائع ويعمل فيه قرابة 600 موظف وتمر عبره نحو 5 آلاف شاحنة يوميا.

ونسبت وكالة الأنباء السورية الرسمية إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري محمد سامر الخليل قوله إنه "تم الاتفاق على الإجراءات التي تخدم قضايا التجارة والنقل والزراعة والطاقة والموارد المائية بين البلدين".

وأضاف "وضعنا تصورات مستقبلية وتحديد مواعيد لبحث واستكمال القضايا الفنية بما يضع ما تم الاتفاق عليه موضع التنفيذ الفعلي وصولاً إلى النتائج المرجوة".

وكان مسؤولون في الأردن ولبنان قد طالبوا الولايات المتحدة بتخفيف العقوبات عن سوريا لتسهيل حركة التجارة معها كونها ستحقق مكاسب لجميع دول المنطقة بينما تعاني جميعها من أزمات مالية خانقة انعكست بوضوح على مجمل اقتصاداتها المشلولة وأرخت بظلال أكثر قتامة على معيشة المواطنين.

وفي وقت سابق هذا الشهر توصل كل من الأردن ولبنان وسوريا ومصر إلى اتفاق على توصيل الغاز الطبيعي المصري إلى لبنان عن طريق سوريا باستخدام خط أنابيب أقيم منذ حوالي 20 عاما في مشروع للتعاون العربي.

وأبدى جمال الرفاعي نائب رئيس غرفة التجارة الأردنية في تصريحات لرويترز أمله في أن تؤدي التحركات إلى استعادة التعاملات التجارية التي كانت موجودة قبل الصراع واستئناف تجارة الترانزيت المربحة.

واتفق الجانبان على تبادل قوائم السلع ذات الأولوية لتعزيز التبادل التجاري لتتم دراستها بما يحقق المنفعة المشتركة لكلا البلدين، كما تم بحث الإجراءات التنفيذية اللازم استكمالها لإعادة عمل المنطقة الحرة الأردنية – السورية.

وتضم المنطقة الحرة المشتركة منشآت صناعية تعمل في قطاعات صناعة الإسمنت والبلاستيك والرخام وإنتاج الزيوت المعدنية والدهانات والخلايا الضوئية وغيرها.

وقال وزير الداخلية مازن الفراية إنه "سيتم رفع القيود المفروضة على عبور الشاحنات السورية إلى أسواق الخليج والعراق عبر الأردن"، وهو ما تسعى له دمشق.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن الفراية تأكيده أنه سيتم السماح أيضا للبضائع العابرة من الخليج بالمرور من الأردن إلى سوريا، إلى جانب السماح بحركة المسافرين دون قيود.

وقبل الحرب السورية كان معبر نصيب – جابر طريقا لعبور مئات الشاحنات يوميا لنقل البضائع بين أوروبا وتركيا والخليج.

وأعرض رجال أعمال أردنيين عن التعامل مع سوريا بعد صدور قانون "قيصر" الأميركي عام 2019 حيث كان يمثل أقسى عقوبات فرضتها الولايات المتحدة حتى الآن تمنع الشركات الأجنبية من التعامل مع دمشق.

ويأمل الأردن أن تسهم التجارة وروابط النقل عبر الحدود في دفع الاقتصاد الذي يعاني من الديون والذي تأثر كثيرا بجائحة فايروس كورونا في العام الماضي.

وحث رجال أعمال أردنيون الحكومة على مطالبة واشنطن بتخفيف القيود عن الواردات من سوريا حيث يرتبط التجار من البلدين بشراكات وثيقة.

وكان المعبر الحدودي الوحيد الذي يعمل بصورة عادية في سوريا هو معبرها مع لبنان. وفي العامين الأخيرين بدأ عمل معبرها مع العراق، حيث تمت إعادة فتح معبر القائم في 2019.

وفي دفعة جديدة لتحريك عجلة الاقتصاد في البلدين ستستأنف الخطوط الملكية الأردنية الشهر المقبل رحلاتها المباشرة إلى دمشق للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة السورية.

وعُلقت الرحلات في بداية الحرب المستمرة منذ عشر سنوات في سوريا بالرغم من أن شركات طيران أخرى واصلت رحلاتها من دمشق إلى عمان.

وفي إشارة إلى أن إعلان الحكومة سابق لأوانه، قالت الخطوط الملكية الأردنية إن "موعد الثالث من أكتوبر لاستئناف الرحلات لا يزال بانتظار الموافقات النهائية". وأضافت أنها تضع الخطط لخدمة نقل ركاب بالحافلات من عمان إلى مطار دمشق.

لكن وزير النقل وجيه عزايزة قال في بيان نقلته وكالة الأنباء الأردنية الرسمية الأربعاء إن "الخطوط الملكية الأردنية ستباشر رحلاتها إلى سوريا اعتبارا من الأحد المقبل مع الالتزام بكامل الشروط التي تتوافق مع البرتوكولات الصحية".

مسقط تعزز مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات الحكومية

مسقط – عززت الحكومة العمانية مساعيها المتعلقة بتوسيع مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات الحكومية حتى تساعد في دعم سوق العمل وفق برنامج توطين الوظائف.

وتكتسب المسؤولية الاجتماعية للشركات المملوكة للدولة أهمية متزايدة في الاقتصادات الناشئة والبلدان ضعيفة الموارد، ويبدو البلد الخليجي ضمن هذه الدائرة.

ووقعت شركة تنمية نفط عمان على مذكرات تعاون لمبادرات برنامج الاستثمار الاجتماعي بشركة تنمية نفط عُمان تتضمن التزامات في المجالات الرئيسية للصحة والسلامة والبيئة، وتطوير البنية الأساسية للمجتمع، وتمكين الشباب والمرأة.

وبات توفير فرص عمل للمواطنين ضمن الأولويات الحكومية التي تنسجم مع رؤية "عُمان 2040" لتعزيز دور الكوادر المحلية في التنمية الشاملة وضرورة تدريبها وتنمية قدراتها وتمكينها في سوق العمل.

ويعتبر معدل البطالة في عُمان الأعلى بين جيرانها في منطقة الخليج العربي، فأرقام دائرة الإحصاء العامة تشير إلى أنها تبلغ نحو 23 في المئة ويشكل الخريجون 8 في المئة من مجموع العاطلين.

وسترعى شركة تنمية نفط عُمان إنشاء 5 بيوت محمية زراعية ستشرف عليها جمعية دار العطاء، وستُستخدم لتدريب الأشخاص ذوي الدخل المحدود على زراعة المنتجات الزراعية الموسمية التي ستباع في منافذ ومحال تجارية مختلفة مما يحقق دخلا إضافيا لهم.

وتنسجم هذه المبادرة مع جهود الحكومة في تحقيق هدف القضاء على الفقر ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

نسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى ستيف فيمستر، المدير العام لشركة تنمية نفط عُمان، قوله إن "الشركة ستواصل توسيع مظلة مسؤوليتها الاجتماعية بنحو مستمر لتشمل مختلف الجوانب، وهي تبذل قصارى جهدها لتوفير الضروريات لجميع شرائح المجتمع".

وسرّعت الحكومة خلال الأشهر القليلة الماضية وتيرة خطواتها من أجل توظيف العمانيين عبر حزمة من المبادرات التي شكلت انطلاقة جديدة في سياسة "التعمين".

وكان جهاز الاستثمار العماني قد أطلق في شهر يوليو الماضي بالتعاون مع وزارة العمل مبادرة لتوفير قرابة 5 آلاف فرصة وظيفية وتدريبية في مجموعة من الشركات المملوكة له.

وفي مايو الماضي أقرت الحكومة مبادرة "رأس العمل" ضمن مساعيها لتشجيع رواد الأعمال على التدريب، كما تهدف إلى توسيع مهارات الشباب وتحسين أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة إذ تتحمل الدولة مصاريف هذه المبادرة في ظل خطتها لدعم المؤسسات.

جرعة تحفيز أكبر

السعودية تدشن أول منشأة تعتمد التكنولوجيا في الإنشاءات

الرياض – دشنت السعودية الأربعاء أول منشأة تعتمد على الحلول التكنولوجية في الإنشاءات وذلك في مدينة سدير للصناعة والأعمال الواقعة بالعاصمة الرياض.

ويأتي إطلاق هذا الكيان بهدف تعزيز الاستثمارات في التقنيات المتطورة للبناء والإسهام في مواكبة التطور الصناعي بالاستفادة من مبادرة البناء الحديث التي أطلقها برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب).

كما أن المشروع سيعمل على تفعيل دور تقنيات البناء لتمكين الأسر السعودية من تملك المسكن الملائم في وقت قياسي وبجودة عالية وتكلفة تنافسية بالتحول من البناء التقليدي إلى البناء الحديث.

وأكد وزير الإسكان ماجد الحقيل أن المشروع يأتي امتدادا لسلسلة من المصانع التي تدعمها الوزارة من خلال مبادرة البناء الحديث البالغ عددها حتى الآن 18 مصنعا.

وتأمل الحكومة في زيادة أعداد تلك المصانع خلال الفترة المقبلة لتوفير فرص عمل للمواطنين في قطاع الإنشاءات، بما يضمن تعزيز المحتوى المحلي في القطاع العقاري وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطي.

ونسبت وكالة الأنباء السعودية الرسمية إلى الحقيل قوله إن "المصانع المتخصصة في أساليب البناء الحديثة سوف تعزز تنمية قطاع الإنشاءات وتحقيق جودة أعلى في التنفيذ".

وأضاف أن "تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع السكنية في وقت أقل وبتكلفة تنافسية، يترجم مستهدفات برنامج الإسكان بتسهيل تملك الأسر السعودية والوصول إلى 70 في المئة نسبة تملك بحلول العام 2030".

ويؤكد تسارع خطوات البلد الخليجي في المراهنة على الاستثمار في تكنولوجيا المستقبل لتحقيق عوائد تمول عملية التحول الاقتصادي غير المسبوقة التي يخوضها، حقيقة الرغبة لدى المسؤولين في تجاوز جيرانهم عبر فورة استثمارية لم يشهدها البلد من قبل في هذا المجال.

ماجد الحقيل

أساليب البناء الحديثة تحقق جودة أعلى في تنفيذ المشاريع

وأشار وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر الخريف على هامش تدشين المنشأة إلى أنه ثمة إصرار على تحفيز رؤوس الأموال للاستثمار في القطاع الصناعي الذي يُعد أحد مستهدفات "رؤية 2030" في تنويع القاعدة الاقتصادية.

وقال إن الوزارة "تشجع الاستثمارات النوعية عبر توفير بيئة صناعية جاذبة ومستقرة تعزز تنافسية القطاع محلياً ودولياً".

وتعمل الوزارة على تهيئة بيئة العمل في المصانع لتكون مناسبة لتوظيف وتأهيل السعوديين من خلال نوعية الوظائف التي يوفرها القطاع واستمرار التدريب والتأهيل للعاملين فيه، خاصة وأن المصنع الجديد عمل على تأسيس مركز لتدريب المهندسين السعوديين.

وتضع الحكومة ضمن أولوياتها توطين الصناعات النوعية والحديثة، وأن تتحول الصناعة إلى قطاع يعتمد على أحدث أساليب البناء الحديثة وبما يتواكب مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة التي من بينها تهيئة 100 مصنع للاعتماد على هذه التقنيات.

ويقول خبراء إن هذه الجهود ستنعكس تدريجيا على جودة ونوعية الوظائف التي يوفرها القطاع بما يقلل من توظيف الأيدي العاملة الرخيصة وقليلة المهارات.

وبحسب شركة الكثيري القابضة، فإن المصنع الجديد سيقدم منتجات تدعم أساليب البناء الحديث في المشاريع السكنية بطاقة إنتاجية 1.3 مليون متر مربع سنوياً بما يعادل ألف وحدة سكنية لتلبية الطلب المتزايد على تقنيات البناء.

وتعتبر اليان للصناعة أول شركة مدعومة من مبادرة البناء الحديث المنبثقة عن برنامج الإسكان وبرنامج تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية.

وستتولى هذه الشركة تحمل تكاليف تدريب 100 مهندس سعودي شهريا في مركز التدريب الذي تشرف عليه المنشأة الجديدة ضمن مبادراتها المجتمعية لتأهيل الشباب لدخول سوق العمل.